العناصر القيادية الميالة للتعاون مع بريطانيا، فإن الصهيونيين لم يتوقفوا عن محاولاتهم لحيازة الأراضي. والأهم من ذلك، أن المسؤولين البريطانيين لم يتوقفوا عن محاولات التقليل من أهميته، وعن تكرار القول ان الشكاوى العربية مبالغ فيها. وقد عبرت عن هذا الوضع مذكرة وجهتها اللجنة التنفيذية إلى المندوب السامي، في أواخر عام ١٩٣٤، وأكدت فيها: أن حركة انتقال الأراضي سببت «أضراراً، لكل من سكان القرى والمدن، لأن نسبة حاصلات الزراعة قلت، وأخذ سكان المدن يخسرون تجارتهم التي تتوقف على الفلاحين المجاورين»، ولأن «كل دونم يباع إلى اليهود، من شأنه أن يزيد الضرر اللاحق بالعرب، من جراء ذلك»، ثم رجت اللجنة «أن لا يكون جواب فخامتكم على كل ما تقدم: أن لا خطر هناك، وأننا مبالغون فيما نقول، وأنه لا محل للفزع»(٣٢).

وكان تقرير لجنة شو البرلمانية قد بين أن بيوعاً كثيرة للأراضي، وقعت بين ١٩٢١ و١٩٢٩، «كان من جرائها أن أخرج عدد كبير من العرب من أراضيهم. دون أن تعد لهم أراضٍ أخرى يزرعونها». واعترفت اللجنة بأن شركات الأراضي اليهودية «كانت تعمل بعلم الحكومة ومعرفتها»، وبأن «الحالة الآن معقدة، فلا توجد أراضٍ أخرى، يمكن أن ينتقل إليها الأشخاص الذين يخرجون من الأراضي التي يزرعونها»، كما اعترفت بأنه «تنشأ الآن في البلاد طبقة من الأهالي بلا أرض ومستاءة، وهذه الطبقة هي خطر كبير على البلاد، وستبقى مشكلة الأراضي مصدراً دائماً للإستياء الحالي، وسبباً يحتمل أن يفضي إلى الاضطرابات»(٣٣) ونتيجة للسياسات المطبقة، صار بحوزة اليهود، في عام ١٩٣٦، نصف الأراضي الخصبة في فلسطين ونصف مزارع الحمضيات التي تدر أرباحاً وافرة، وما مجموعه، من هذين النوعين وغيرهما، مليون و٣٣٤ ألف دونم من أصل الأرض الصالحة للزراعة في فلسطين والمقدرة بـ ٧ ملايين و١٢٠ ألف دونم، حسب مصادر الحكومة، أو ٩ ملايين و١٩٧ ألف دونم، حسب مصادر الوكالة اليهودية. ولم يحصل اليهود إلا على قليل مما صار بحوزتهم من الأراضي عن طريق الشراء من العرب، أما الباقي فحصلوا عليه من أملاك الدولة.

وكان لنهم الحركة الصهيونية، في السيطرة على الأراضي، تأثير ضار من نوع آخر، جعل بعض مظاهر الرفض العربي لاجراءات الحكومة تبدو غير مفهومة، إذا أخذت بمعزل عن ظروفها. ويبرز أسطع مثل على ذلك، في عدم حماس الجانب العربي لإجراءات إنهاء شيوع الأرض؛ إذ بدا جلياً، على حد تعبير تقرير لجنة بيل «أن العرب، في بعض المناطق، يعتبرون أن نظام الشيوع، مع ما ينطوي عليه من الحيلولة دون كل تقدم، هو نظام واقٍ يحول دون انتقال الأراضي إلى الغير. ويعتقدون [بالمقابل] أن الادارة كانت، بالنظر إلى بعض البواعث السياسية [الرغبة في الافقار] تُحْجم عن سن تشريع لالغائه»(٣٤). مما أبقى ٤٦ بالمئة من الأراضي، في عام ١٩٣٦، ملكية مشاعية، بينما لم تزد النسبة عند إعلان صك الانتداب عن ٥٦ بالمئة.

وقد برزت ظاهرة انكماش القرى العربية على نفسها، وبقاء زراعتها متخلفة، لأن تطوير الزراعة كان يقتضي التعامل مع مؤسسات الحكومة، بما يفرضه الحصول على المنافع، من قبلها، من تنازلات سياسية.